MILLENNIUM JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES 2(2): (2021)
ISSN: 2709-393X (ONLINE) 2709-3921 (PRINT)
https://doi.org/10.47340/mjeas.v2i2.1.2021

مقالة بحثية

العمل الخيري ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية

ثامر علي النويران
جامعة شقراء، كلية العلوم والدراسات الإنسانية، المملكة العربية السعودية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لبيان دور العمل الخيري في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال بيان ذلك الأثر على عدد من المحاور المرتبطة بالتنمية الاقتصادية، حيث تبين أن للعمل الخيري أثر إيجابي على الانتاج، الاستثمار، اعادة توزيع الدخل والاستهلاك، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحسين اداء السياسة المالية والنقدية. وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بهذا القطاع لما له من أثر إيجابي في دعم السياسات الاقتصادية الهادفة لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

الكلمات المفتاحية: العمل الخيري، التنمية الاقتصادية، المجتمع

RESEARCH ARTICLE

Charity Work and its Role in Achieving Economic Development

Thamer Ali Alnwairan
Business Administration Department, College of Science and Humanities, Shaqra University, Saudi Arabia

Abstract

This study aims to demonstrate the role of charity work in achieving economic development by showing its effect on a number of axes related to economic development. In fact, charity work has a positive impact on production, investment, redistribution of income and consumption, and on achieving economic stability and improving policy performance. The study stresses the need to pay attention to this sector due to its positive impact on supporting economic policies that aim at achieving the desired economic development.

Keywords: Charity work, economic development, society

1. المقدمة

تعاني البلاد الإسلامية خصوصاً ودول العالم الثالث عموماً من مشكلة التخلف، والتي تتمثل في الجهل والفقر والمرض، أو ما يسمى بثالوث التخلف، وهي تسعى جاهدة منذ سنوات طويلة للخروج من هذا المأزق ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تطبيق العديد من نظريات التنمية المختلفة، إلا أنها وللأسف لم تفلح في الوصول إلى غايتها، بل أن بعض تلك السياسات أدت إلى تكريس التخلف، ولعل سبب ذلك عدم توافق تلك النماذج التنموية لواقع تلك الدول، لذا جاءت الدعوات لضرورة أن يتم تطبيق نماذج تنموية تتلاءم مع معتقدات وأفكار المجتمعات المسلمة، وهذا الأمر يمكن تطبيقه من خلال النموذج الإسلامي للتنمية والذي لا تقع فيه مسؤولية تحقيق التنمية على القطاع العام فقط (الدولة) بل تقع على كاهل الفرد والجماعة كبناء متماسك يشد بعضة البعض لتحقيق التنمية المنشودة، مع التركيز على إمكانيات المجتمع الذاتية ويظف خبراته وطاقاته المختلفة في سبيل الارتقاء بأوضاعه المختلفة.

ونحن هنا نتحدث عن العمل الخيري أو ما يسمى بالقطاع الثالث كأحد انجح نماذج التنمية الاقتصادية، فأدبيات التنمية الحديثة تصف العمل الخيري براس المال الاجتماعي باعتباره ثروة عامة يمتلكها المجتمع وتمكنه من تطوير نفسة، مصدراً فعالاً يعتمد عليه في تطبيق مختلف السياسات، ومواجهة الكثير من المشكلات على أساس أن المنظمات الخيرية أكثر ديناميكية ومرونة من الجهات الرسمية في الوصول إلى كثير من الفئات المهمشة والتي يصعب أن تصل إليها الحكومات ويكتسب العمل الخيري اليوم أهمية متزايدة باعتباره مصدر للتوازن الاقتصادي وخاصة بعد اتساع الهوة بين موارد الدولة المتاحة وزيادة احتياجات ومتطلبات الشعوب، وذلك لتجسيده للقيم النظرية للتكافل الاجتماعي بين شرائح المجتمع، حيث برز دور العمل الخيري في سد تلك الفجوة، لذا فقد جاءت هذه الدراسة لبيان وتوضيح دور القطاع الخيري في تحقيق التنمية الاقتصادية.

1.1. مشكلة الدراسة

تعاني معظم دول العالم الإسلامي من مشاكل اقتصادية متعددة، تتمثل في عجز الموازنات الحكومية واتساع نطاع مديونيتها، الأمر الذي أدى إلى نقص الموارد المالية اللازمة لإحداث التنمية الاقتصادية المنشودة، ولما كانت الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان فهي توفر النظم والتشريعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة كالزكاة والوقف والميراث والوصية والكفارات والأعمال الخيرية التطوعية وغيرها والتي اذا تم تفعيلها وتطويرها لامكن التخفيف من حدة النقص في الموارد للازمة لإحداث التنمية، والأنسان هو أساس التنمية ووسيلتها وقد ساهم الأنسان عبر التاريخ بجهوده التطوعية المختلفة في تحقيق مصالح أفراد المجتمع وتحسين وتنمية أوضاعه المختلفة في جميع المجالات. ولذا فان مشكلة هذا الدراسة تكمن في معرفة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: ما الدور الذي يمكن أن يقوم به العمل الخيري في تحقيق التنمية الاقتصادية.

1.2. اهمية الدراسة

تتلخص أهمية هذا البحث في تزايد الاتجاه الدولي نحو الاهتمام بالعمل الخيري الذي يركز على الاستدامة، والذي ينظر الية على انه يمكن أن يسهم بفعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تنمية الأسر والمجتمعات المحلية والفئات المهمشة، وخاصة مع ما يعانيه العالم حالياً من أزمات اقتصادية متتالية، وبحثه عن مصادر محلية لتمويل التنمية، حيث يعد العمل الخيري مورداً مهماً لتحقيق ذلك. فالتنمية الاقتصادية في اي مجتمع لا تتم الا من خلال منظومة متكاملة ومتناسقة تتعاون فيها جميع قطاعات المجتمع ومؤسساته المختلفة سواء كانت مؤسسات عامة أم مؤسسات خاصة، لذا فقد جاء هذا البحث لإبراز الدور المتنامي للقطاع الخيري ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال اعتبار مؤسسات العمل الخيري في اي مجتمع مؤسسات متوسطة بين القطاعين العام والخاص، تساعدهما وتساهم معهما في احداث التنمية الشاملة من خلال المجالات المتعددة والمتنوعة التي تساهم فيها.

لذا فانة يمكن تلخيص أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

- ارتباط العمل الخيري بإحدى اهم شرائح المجتمع، وهي الطبقات الفقيرة والمهمشة والتي امرنا أن نُحسن اليها.
- نجاح العمل الخيري في أي مجتمع يعتبر مقياساً لمستوى رقي هذا المجتمع وتقدمة، وعاملاً من عوامل التوازن بين طبقات المجتمع المختلفة.
- يغطي هذا البحث جانباً مهماً في الاقتصاد ويبرز دور العمل الخيري في التنمية الاقتصادية.

1.3. أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث لبيان فعالية القطاع الخيري في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال النقاط التالية:

- التعرف على مفهوم العمل الخيري وأنواعه ومجالاته المختلفة.
- توضيح الدور التنموي للعمل الخيري في مختلف المجالات.
- الخروج بتوصيات ملائمة قد تسهم في تطوير وتدعيم العمل الخيري.

1.4. منهج البحث

لتحقيق أغراض البحث سيتم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي وذلك كون هذا الأسلوب يناسب هذا النوع من الدارسات، حيث سيعتمد الباحث على مصادر المعلومات المختلفة من الكتب والمجلات العلمية والأبحاث، بالإضافة لتجربته الشخصية، وذلك للوصول للنتائج المتوقعة من هذا البحث.

2. العمل الخيري

2.1. مفهوم العمل الخيري

بداية لابد من تعريف معنى العمل الخيري، فالعمل هو" المهنة والفعل"(ابن منظور، 1986، 474)، أما الخير فهو الكرم والجود والشرف، وهو ضد الشر، وجمعه (خيور) و (اخيار) و (خيار)، والخير هو ما يكون مرغوب فيه بكل حال وعند كل احد (الرازي، 1415)، أما في الاصطلاح فيمكن تعريف العمل الخيري بأنه "مساهمة الأفراد والهيئات غير الرسمية في أعمال الرعاية والتنمية الاجتماعية سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل أو بغير ذلك من الاشكال" (حمزة،2009، 34)، ويرى البعض أن العمل الخيري "نوع من أنواع الخدمات الاجتماعية" (اليوسف، 2011، 24)، بينما يراه آخرون انه "النفع المادي أو المعنوي الذي يقدمه الأنسان لغيره دون أن يأخذ علية مقابلاً مادياً، ولكن ليحقق هدفاً خاصاً له اكبر من المقابل المادي الذي قد يكون عند بعض الناس كالحصول على الثناء والشهرة، ويؤمل من ذلك أغراض تتعلق بالأخرة، ورجاء الثواب من عند الله"(الناصري، 2012، 26).

2.2. أنواع العمل الخيري

لا يأخذ فعل الخير لدى الفرد المسلم صورة واحدة ولا نمطاً واحداً، بل تعددت صوره وأشكاله بحسب حاجات الناس ومطالبهم، وحسب قدرة فاعل الخير وإمكاناته، أو حسب ظروف الموقف وما يتطلبة في حينه (جردات،2013)، وهذا يشير إلى أن فعل الخير قد يكون نقدياً أو عينياً أو تعليمياً أو معنوياً أو نفسياً أو ثقافياً أو دينياً أو تعليمياً أو طبياً أو اجتماعياً، كما انه ليس بالضرورة أن يكون فعل الخير محصوراً ببني الأنسان بل الثابت بالقران والسنة انه يوجه إلى كل ذات نفس أو كبد رطبة(الرمالي، 1435)، عملاً بحديث الرسول صلى الله علية وسلم الذي يرويه أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله علية وسلم قال: "في كل ذات كيد رطبة اجر"(البخاري، 1407، 3).

ويقسم العمل الخيري إلى نوعين رئيسيين هما (حمزة، 2009):

1- ما يكون العمل فيه قاصراً على فاعله، مثل الصلاة والصيام والحج، وغيرة من الأعمال التعبدية، ويكون فوائد وثمار هذا النوع للعبد نفسه.

2- وما كان متعدياً أثره إلى الأخرين وينقسم إلى قسمين هما: عمل فردي يقوم به الأفراد، وعمل مؤسسي جماعي والذي تشرف علية المؤسسات المتخصصة.

2.3. مجالات العمل الخيري

على الرغم من أن الأعمال الخيرية لها أشكال عديده ومجالات متنوعة إلا أنها تعمل معاً في اتجاه واحد ينعكس بشكل إيجابي على المجتمع ويشارك في أحداث التنمية التي تسعها المجتمعات لإحداثها، ومما يدل على كثرة مجالات وخصال الخير حديث النبي صلى الله علية وسلم الذي يقول فيه "الخير ثلاثمائة وستون خصلة، اذا إرادة الله عز وجل بعبد خيراً جعل فيه واحدة منهن يدخله بها الجنة..." (ابن أبي الدنيا، 1993)، ويمكن ذكر مجالات متنوعة ومتعددة للعمل الخيري نذكر منها (خالد، 2009):

1- مجال الدعوة والإرشاد الديني: وهو ما يتعلق بالدعوة إلى الله والتوعية والإرشاد وتذكير الناس بفضائل الإسلام.

2- المجال الاجتماعي: ويركز هذا المجال على معالجة الظواهر السلبية في المجتمع، والعمل على إحلال البدائل الإسلامي مكانها لبناء مجتمع متحاب متعاون، ويركز هذا النوع على رعاية الأيتام والعناية بالأرامل والمساكين وحل المشكلات الأسرية.

3- المجال التعليمي الثقافي: ويكون ذلك من خلال تعليم الناس ومحاربة الأمية وتعليم أبناء الفقراء ورعاية الموهوبين وغيرها من الخدمات.

4- مجال الخدمات الصحية: وذلك كون حفظ النفس واجب ومقصد من مقاصد التشريع، لذا فان العمل الخيري يشمل هذا الجانب بما يتضمنه من إقامة المراكز الصحية وبناء المستشفيات للفقراء والمحتاجين.

5- مجال حماية البيئة ورعاية الحيوانات: ويتمثل هذا المجال بنظرة الإسلام الشمولية للبيئة والحيوان والمحافظة عليهما، ويتم ذلك من خلال المؤسسات الهادفة لنشر الوعي البيئي والقيام بحملات النظافة وغيرها من الخدمات البيئة ورعاية الحيوانات.

6- مجال الأمن وحماية البلاد: ففتح باب العمل التطوعي لحماية البلاد من أي تهديد داخلي أو خارجي من افضل أنواع التطوع وذلك لان تحقيق الأمن يعد من متطلبات تحقيق التنمية في أي مجتمع.

7- مجال الإغاثة: وذلك في حال حدوث كوارث طبيعية وانتشار الأمراض والحرائق حيث يتطلب الأمر في هذه الأوقات مزيداً من الجهود التي قد تعجز عنها الحكومات فيكون التطوع في هذا لمجال مهماً وذا نفع.

8- المجال الاقتصادي: وهذا المجال لا يمكن فصلة عن المجالات السابقة، فهي حلقة متصلة في عملية التنمية من خلال تشجيع الشباب على العمل الحلال، وترك البطالة، وتمويل إقامة مشاريع لتشغيل الشباب، أو تمليك غير المقتدر أدوات حرفة مناسبة له ليكسب العيش.

3. دور العمل الخيري في تحقيق التنمية الاقتصادية

3.1. مفهوم التنمية الاقتصادية

لا يوجد تعريف متفق عليه للتنمية الاقتصادية، فهناك تعريفات متعددة ومن جوانب مختلفة بحسب النظام الاقتصادي السائد (العجلوني، 2017). فيعرف البعض التنمية الاقتصادية على أنها "مجموعة إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي بهدف زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد" (الخالدي، 2012، 39)، ويعرفها أخرون على أنها "العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط دخل الفرد، مع تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، وتحسن في نوعية الحياة، وتغير هيكلي في الإنتاج"(الزمايل، 2015، 45).

أما الأمم المتحدة فتعرفها على أنها "عبارة عن مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية، ولتسهم في نقدم البلاد" (محمد، 2013، 79).

وتهدف التنمية لتحقيق عدد من الأهداف وهي (العجلوني، 2017):

1- زيادة الدخل الحقيقي وتحسين معيشة المواطنين.
2- توفير فرص عمل للمتعطلين.
3- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين وتحسين المستوي الصحي والتعليمي والثقافي لهم.
4- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.
5- تحقيق الأمن القومي للدولة والاستقرار والذي من خلاله يتم الارتقاء بالمجتمعات

اما مفهوم التنمية بمنظور إسلامي فتعني عمارة البلاد لقوله سبحانه: "هو أنشأكم في الأرض واستعمركم فيها" (الزمايل،2015، 67)، فالتنمية في الإسلام هي عمارة البلاد من خلال تحقيق التقدم الاقتصادي وتوفير عدالة التوزيع، وتحقيق الإنسان درجات متزايدة من السيطرة على الموارد المتاحة والتي سخرها الله سبحانه وتعالى لخدمة الأنسان وذلك بهدف تحقيق تمام الكفاية (علوان، 2014).

ومما لاشك فيه أن العمل الخيري اصبح صمام أمان ومصدر إنقاذ لكثير من الفئات المهمشة، وتحقيق الاستقرار في المجتمع، وبث روح الطمأنينة والراحة النفسية بين أبنائه، والسير بالمجتمع نحو الأمان وإقامة مجتمع متلاحم مترابط امن مستقر، وبما أن التنمية الاقتصادية تحدث في أي مجتمع من خلال منظومة متكاملة متناسقة، وبجهود مؤسسات المجتمع المختلفة، فلا يستطيع أي قطاع بمفردة تحقيقها مهما بذل من جهد، لذا كان واجباً أن يتم تعاون جميع القطاعات لتحقيق ذلك الهدف، وتعتبر مؤسسات العمل الخيري مؤسسات متوسطة بين القطاعين العام والخاص، تساعدهما وتساهم معهما في أحداث التنمية الشاملة، عن طريق المجالات المتعددة والمتنوعة التي تساهم فيها (حمود، 2000).

تحدث التنمية الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات من خلال منظومة متكاملة ومتناسقة، تتعاون فيها قطاعات المجتمع ومؤسساته المختلفة، ويشارك فيها المجتمع بجميع أفراده عبر جملة من التغييرات التي تشمل مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. ويمكن القول أن العمل الخيري يسهم في أحداث التنمية الشاملة عن طريق مجالات متعددة ومتنوعة (الرمالي،1435)، ويتضح دور العمل الخيري في التنمية الاقتصادية من خلال أثارة المباشرة وغير المباشرة على عدة محاور.

3.2. أثار العمل الخيري على التنمية الاقتصادية

3.2.1. أثر العمل الخيري على الإنتاج

يمكن القول أن العمل الخيري يساهم في زيادة الإنتاج من خلال توظيفه في تعليم وتدريب العنصر البشري، حيث يعتبر التعليم والتدريب من اهم العناصر التي تسهم في رفع إنتاجية العامل، ويمكن توضيح دور العنصر البشري في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الإشارة إلى معدل نمو الناتج القومي بدلالة هذا العنصر وإنتاجيته، كما أنه يمكن الإشارة أيضا إلى تأثير الأعمال الخيرية في حجم الإنتاج من خلال استثمار الأعمال الخيرية في تعليم وتدريب العمال، وتوظيف العمل الخيري في البحث والتطوير الذي سيؤدي إلى تحسين الآلات المستخدمة في العملية الإنتاجية، والتأثير على المستوى التكنلوجي في التصنيع وبالتالي تخفيض التكاليف الانتاج من حيث تخفيض كمية الموارد المستخدمة وتخفيض الوقت اللازم للإنتاج من جهة أخرى، وبصورة عامة فانة يمكن القول أن العمل الخيري يمكن أن يؤثر على الإنتاج من خلال جانبين الأول باعتباره متغيراً داخلياً يؤثر على عنصري العمل وراس المال، والجانب الأخر باعتباره متغيراً خارجياً من خلال تأثيره على المستوى التكنلوجي المستخدم في الإنتاج(إبراهيم، 2009).

3.2.2. أثر العمل الخيري على الاستثمار

كما هو معلوم فان هدف الاستثمار بشكل عام في الاقتصاد الاسلامي يتمثل في الرغبة في الحفاظ على استدامة تنمية المال وزيادته، تلبية لازدياد الحاجات البشرية للمال، والحفاظ على ديمومة تداول المال وتقلبه في إيادي عديدة، ومنع تحكم فئة قليلة بهذا المال وبالتالي تحكمها في مصائر الأغلبية العظمى في المجتمع، كما تتمثل في رغبة الشارع في إيجاد مجتمع ينعم أفراده بالفراهية التي تعين كل فرد من أفراد المجتمع على حسن القيام بمهمة الخلافة في عمارة الأرض وفق المنهج الشرعي الذي ارتضاه الله عز وجل، ولتحقيق ذلك فقد فرض الشارع على كل رصيد غير مستغل دفع نسبة 2.5% كغرامة لذلك التعطيل بهدف تفعيل الطلب الاستثماري(حمود،2000).

وحيث أن العمل الخيري مرتبط بالاستثمار فانة يسهم في زيادة الاستثمار في المجتمع من خلال ما يلي (وديع، 2008):

1- يعمل العمل الخيري على نقل الدخل من الأغنياء إلى الفقراء من خلال الصدقات المختلفة، وزيادة دخل الفقراء مما يؤدي إلى زيادة استهلاكهم خاصة أن الميل الحدي للاستهلاك في الأجل القصير يتسم بالثبات لذا فان الاستهلاك يعتمد على الدخل المخصص للاستهلاك، ونتيجة لزيادة الاستهلاك فلابد من زيادة الاستثمار استجابة لهذه الزيادة مع التأكيد على أن هذه الزيادة لن تكون عابرة بل ستكون مستمرة طالما وجد الفقراء في المجتمع.

2- يمكن تثمير أموال الصدقات أو جزء منها من خلال إقامة مشروعات منتجة للسلع الضرورية وخلق فرص عمل جديدة أو من خلال توفير أدوات إنتاج للقادرين على العمل لحثهم على الإنتاج أو تقديم المساعدات كسلع إنتاجية ليتمكن الفرد من إيجاد مصدر دخل له.

3- يؤدي الإنفاق الخيري إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة في المجتمع والتي تتميز بميل استهلاك مرتفع، وهذا الأمر ينعكس على النشاط الاقتصادي عبر الية مضاعف الاستثمار ومعجل الاستثمار بشكل إنفاقات متتالية على الاستهلاك من جانب الفئات الفقيرة، الأمر الذي ينعكس طرداً على الاستثمار والتشغيل.

4- كما وتساهم الأعمال الخيرية في تنشيط وزيادة الاستثمار من خلال المساهمة في تهيئة البنية التحتية، وتوفير الاستقرار الاقتصادي والأمني، وتقديم التمويل اللازم للاستثمار من خلال تقديم القروض الحسنة لتمويل المشاريع الصغيرة، أو المشاركة في إقامة المشاريع، أو من خلال الأثار غير المباشرة والمتمثلة في: تشجيع الاستثمار وحب العمل المنظم والكسب، وتحسين مستوى المهارات الذاتية للأفراد، ورفع القدرة الإنتاجية لهم من خلال التعليم والصحة والتدريب، وتحقيق الأمن لتهيئة البيئة المناسبة للاستثمار (إبراهيم، 2009). وأخيرا يمكن الإشارة إلى أنه وحسب النظرية الاقتصادية

فان الزيادة في الطلب الاستهلاكي سرعان ما تتحول إلى زيادة في الطلب الاستثماري وبالتالي يزداد الإنتاج بزيادة طلب المجتمع على السلع.

3.2.3. أثر العمل الخيري في إعادة توزيع الدخل والاستهلاك

يعد عدم العدالة في توزيع الدخل في المجتمع من اهم معيقات التنمية ومن اكثر أسباب التخلف، لذا فانة وفي حال تحقيق تنمية في أي مجتمع لابد من السؤال عن ما حدث للفقر والبطالة وتوزيع الدخل ليتم بعدها الحكم على مقدار التنمية المتحققة، وعلى الرغم من أن الإسلام يقر التفاوت في الدخل، حيث يقول الله تعالى "أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ"(سورة الزخرف، 32)، إلا أنه جعل هذا التفاوت منضبط ومقبول يضمن لكل فرد من أفراد المجتمع حد الكفاية، لذا فقد كُلف كل فرد من أفراد المجتمع بتامين هذا الحد له ولمن يعول، وفي حال تعذر ذلك علية، انتقل الواجب للمجتمع المسلم لتامين هذا الحد له من خلال عدة قنوات منها العمل الخيري(حمود، 2009).

ولعل من ابرز أثار الأعمال الخيرية العمل على إعادة توزيع الدخل من الفئات الغنية للفئات المحتاجة في المجتمع، وهذا الأمر يؤدي إلى تقليل حدة التفاوت، وزيادة الاستخدام الأمثل للموارد، وبالتالي زيادة النمو والاستقرار الاقتصادي، وذلك أن نقل الأموال من الأغنياء للفقراء يُمكنهم من إشباع المزيد من الحاجات الأساسية التي لم تشبع سابقاً، ونظراً لان الفقراء يتميزون بميل حدي استهلاكي مرتفع مقارنة بالأغنياء فان أي زيادة في دخولهم تودي لزيادة الطلب الاستهلاكي، مما يدفع المستثمرين إلى زيادة إنتاج هذه السلع، وبفعل المضاعف فان تحفيز الطلب الاستهلاكي سوف يحفز الطلب الاستثماري(الرمالي، 1435).

ويشير العديد من الاقتصاديين إلى أن إعادة توزيع الدخل سوف تؤدي إلى مزيد من النمو والاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال ما يلي (وديع، 2008):

1- زيادة الاستهلاك والادخار لدى الفقراء ستؤدي إلى زيادة الإنتاج وحدوث المزيد من النمو والاستقرار الاقتصادي.
2- يعطي مزيداً من الاستقرار السياسي والاقتصادي على المستوى الكلي في المجتمع ويوفر مناخاً إيجابيا للتنمية.
3- رفع الكفاءة الإنتاجية عند الفقراء، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وحدوث النمو الاقتصادي.
4- زيادة المستوى التعليمي للفقراء، مما ينعكس على زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

وقد بين الاقتصاديين أن عملية إعادة توزيع الدخل تحقق مزيداً من الرفاهية على المستوى المجتمع، وذلك لان مجموع المنافع التي يفقدها الأغنياء نتيجة لانخفاض دخولهم اقل من مجموع المنافع التي يحصل عليها الفقراء الذين يتلقون المساعدات، أما في الإسلام فان الأغنياء الذين يقدمون النفقات الخيرية إنما يسعون إلى تعظيم منافعهم في الأخرة، وذلك لان المنفعة التي يسعى المسلم إلى تعظيمها لا تقتصر على الحياة الدنيا بل تمتد إلى الحياة الأخرة(عماد، 2013)، وبذلك يمكن القول أن الإنفاق الخيري يرفع مستوى الرفاه في المجتمع من خلال التأثير في عملية إعادة توزيع الدخل في المجتمع المسلم، كما يمكن توضيح العلاقة بين العمل الخيري وإعادة توزيع الدخل واثر ذلك على الاستهلاك، من خلال علاقة الاستهلاك الدنيوي بثواب الأخرة حيث يرتبط مستوى الاستهلاك في الإسلام بتحقيق المصلحة، وهي التي تحقق للمسلم الفلاح في الدنيا والأخرة(الشاملي، 2009).

وأخيرا يمكن الإشارة إلى أنه وحسب النظرية الاقتصادية فان الزيادة في الطلب الاستهلاكي سرعان ما تتحول إلى زيادة في الطلب الاستثماري، وبالتالي يزداد الإنتاج بزيادة طلب المجتمع على السلع، كما يمكن بيان أثر الأعمال الخيرية في الطلب الاستهلاكي من خلال إعادة توزيع الدخل ورفع المستوى التعليمي والصحي للأفراد المستفيدين (إبراهيم، 2009)، حيث إن ذلك سيؤدي إلى زيادة قدرتهم على الإنتاج وبالتالي زيادة دخولهم ومن ثم زيادة طلبهم الاستهلاكي.

3.2.4. أثر العمل الخيري على تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يشير مفهوم الاستقرار الاقتصادي إلى الحالة التي تغيب فيها التقلبات الحادة في متغيرات الاقتصاد الكلي، مثل النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم والاستهلاك والاستثمار(وديع،2008)، ويعتبر تحقيق الاستقرار الاقتصادي، هدف لكل سياسات التنمية في دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، كونه يسهم في تحقيق عملية التخطيط الاقتصادي، كما يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وفي هذا المجال تشير الدراسات الاقتصادية المتخصصة إلى أن تحقيق الاستقرار

الاقتصادي يمكن تحقيق ليس بمجهودات القطاع العام والخاص فقط بل من خلال إضافة الجهود التي يقوم بها القطاع الثالث وهو القطاع الخيري(العياصرة، 2008).

وفي سبيل الوصول لهدف الاستقرار الاقتصادي فان الحكومات تلجأ لاستخدام أدوات مالية واقتصادية مختلفة أهمها السياسات المالية والنقدية وسياسات الأجور والأسعار والعمالة(عماد،2013)، أما عن دور العمل الخيري في تحقيق هذا الهدف، فيمكن توضيح ذلك الدور من خلال تأثيره على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، وخاصة على عمل السياسات المالية والنقدية والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

3.2.5. أثر العمل الخيري على أداء السياسة المالية:

تعرف السياسة المالية بانها مجموعة الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي لتحقيق هدف معين(جبرين، 1432)، وتتكون الأدوات من أدوات الإنفاق العام وأدوات الإيرادات العامة، وبما يحقق الأهداف الاقتصادية للدولة، والتي من أهمها الاستقرار الاقتصادي، ومما لا شك فيه أن من اهم أدوات السياسة المالية الإنفاق العام والضرائب حيث تلجأ الحكومات إلى زيادة الإنفاق العام في حالات الانكماش والبطالة، وخفضه في حالات التضخم، كذلك تلجأ إلى تخفيض الضرائب في حالات الانكماش وزيادتها في حالات التضخم(العياصرة، 2008).

وعندما تكون مصادر العمل الخيري كبيرة في المجتمع فان الحكومة يمكنها ان تخفض كثيراً من النفقات، أما في الحالات التي تكون فيها مصادر العمل الخيري قليلة في المجتمع فان هذا الأمر يزيد من العبء الملقى على كاهل الحكومة وبالتاي يزيد من عجز الموازنة، ويحدث العكس في حالة التضخم اذا ما استمرت مؤسسات العمل الخيري في زيادة إنفاقها، وبالتالي فانة يجب أن يقتصر عمل هذه المؤسسات في حالات التضخم على التبرعات العينية تجنباً لمزيد من التضخم، واذا نظرنا إلى أشكال العمل الخيري المختلفة فإنها تعمل على نقل الأموال من الأغنياء إلى الفقراء مما يساهم في زيادة التشغيل والحد من البطالة، كما يساهم في الحد من التضخم من خلال انتقال الأموال الفائضة والمكتنزة إلى الفقراء لتصبح ذات منفعة حدية اعلى من خلال توجيهها إلى الإنفاق وإشباع الحاجات الأساسية(الفنجري، 2007).

3.2.6. أثر العمل الخيري على أداء السياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، إذ يمكن من خلال أدوات السياسة النقدية تحقيق الأهداف الاقتصادية ذات الأولوية للمجتمع، وتعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات والترتيبات التي تتخذها الدولة في إدارة النقد والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد (إبراهيم، 2009).

وتنقسم هذه السياسة إلى سياسات كمية والتي تهدف لزيادة كمية النقد والتسهيلات الائتمانية في أوقات الانكماش، وخفضها في أوقات التضخم، وسياسات نوعية، والتي تهدف لدعم تحقيق الأهداف السابقة (عماد،2013).

وللعمل الخيري دور مهم في دعم تلك الأهداف، وذلك أن انفاق الأفراد الخيري يزداد في أوقات الشدة والعسر، ويقل أوقات الرخاء والتضخم، إلا انه يجب التنسيق بين المؤسسات الحكومية والخيرية من اجل ضبط نمو عرض النقد وبما ينسجم مع النمو الحاصل في الإنتاج، وكذلك بما يتناسب مع النمو السكاني، وهذا الأمر يتطلب أن تكون مؤسسات العمل الخيري لديها الدراية الكافية بالمؤشرات والمتغيرات الاقتصادية المختلفة، تجنباً لحدوث أثار اقتصادية معاكسة للتوجهات التي تسعى السياسة النقدية للدولة لتحقيقها (جبرين، 1432).

كما يستلزم أن تكون السلطات النقدية محيطة بمؤسسات العمل الخيري وطبيعة أعمالها العينية والنقدية، وذلك من اجل توجيه هذه الأعمال بما يتفق مع السياسة النقدية العامة للدولة (ابراهيم،2009).

وقد أشار بعض الاقتصاديين إلى أن وظيفة إصدار النقد والتأثير على حجم التداول من اختصاص الدولة، وبناء على ذلك فيمكن للدولة أن تقيد أو تشجع الأعمال الخيرية بالقدر الذي يضمن نفاذ سياساته النقدية بما فيه مصلحة المجتمع، وبما يحقق الاستقرار ويحول دون حدوث التقلبات والأزمات الاقتصادية (جبرين،1432).

وأخيرا فانة يمكن الوصول لنتيجة مفادها ان للعمل الخيري آثار على التنمية الاقتصادية من خلال آثاره في الإنتاج والاستثمار وإعادة توزيع الدخل والاستهلاك، وكذلك تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التأثير على ادوات السياسة المالية

والنقدية، بالإضافة لدورة في تخفيض معدلات البطالة والفقر وزيادة معدلات الدخل الفردي وتحقيق معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهذه هي من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

4. التوصيات

توصي الدراسة بناء على النتائج السابقة بما يلي:

1- الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية، التي تغرس قيم العمل الخيري التطوعي في نفوس أجيال المستقبل، لتنمية الموارد المجتمعية، سواء كانت مادية أم بشرية.
2- الاهتمام بدور التعليم بمؤسساتة ومناهجه لتشجيع العمل التطوعي.
3- الاهتمام بتدريب المتطوعين حتى تكون مجهوداتهم موجهه ومؤثرة في المجتمع.
4- الاستعانة بوسائل الأعلام لتقيم النماذج المشرقة للعمل التطوعي.
5- تشجيع البحوث والدراسات العلمية التي تهتم بالعمل التطوعي ودور مؤسسات المجتمع المدني في هذا المجال.

المراجع:

[1] إبراهيم، يوسف. (2009). *مؤسسات العمل الخيري ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية في مصر*. بحث مقدم لمؤتمر العمل الخيري. عُمان.

[2] ابن أبي الدنيا، محمد. (1993). *مكارم الأخلاق*. دار النور للنشر.

[3] ابن منظور، محمد. (1986). *لسان العرب*. دار صادر.

[4] البخاري، محمد. (1407). *صحيح البخاري*. دار ابن كثير.

[5] جرادات، منى. (2013). أثر *القيم الإسلامية على التنمية الاقتصادية*. دار المريخ.

[6] حمزة، إسماعيل. (2009). *جمعيات العمل الخيري*. المعهد العربي للتخطيط.

[7] حمود، الشاملي. (2009). *العمل الخيري ودورة في ضبط وتحقيق استقرار المجتمع، تجارب الجمعيات الخيرية في جنوب الأردن*. بحث مقدم لمؤتمر التمكين الاقتصادي. مركز الأردن الحديث للدراسات. عمان.

[8] حمود، هاشم. (2000). *استراتيجيات تحقيق التنمية في الاقتصاد الإسلامي*. دار حماه للنشر.

[9] خالد ، عبد الحميد. (2009). *التكافل الاجتماعي في الإسلام*. دار السلام للنشر.

[10] خالد، جبرين. (1432). *الأهمية الاقتصادية للأعمال التطوعية*. دار الجيل الجديد للنشر.

[11] الخالدي، محمد. (2012). *اقتصاديات التنمية دراسات في التجارب العربي*. دار عاصم للنشر.

[12] الرازي، محمد. (1415). *مختار الصحاح*. مكتبة لبنان ناشرون.

[13] الرمالي، زيد. (1435). *الإسلام والتنمية الاقتصادية*. مؤسسة الكتاب العربي.

[14] الزمايل، عبد الرحمن. (2015). *التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي*. دار شباب الجامعة.

[15] العجلوني، خالد. (2017). *التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية*. دار روابي عمان للنشر.

[16] علوان، ناصح. (2014). *العمل التطوعي ريادة وإنجار*. دار المعرفة.

[17] عماد، حمدان. (2013). *العمل التطوعي في الإسلام تجارب من العصر الحديث*. دار الأنوار للنشر.

[18] العياصرة، حمزة. (2008). *العمل الخيري في الأردن الواقع والتطلعات*. بحث مقدم لمؤتمر العمل الخيري. الأردن.

[19] الفنجري، محمد. (2007). *العمل الخيري في الخليج العربي دراسة تطبيقية*. دار شادي للنشر.

[20] محمد، عبد السلام. (2013). *دراسات في التنمية الاقتصادية*. مطبوعات المركز الوطني للبحوث.

الناصري، محسن. (2012). *ثمار العمل الخيري في الاسلام*. دار حبايب للنشر.

[21] وديع، عبد الله. (2008). *العمل التطوعي في الضفة الغربية ودورة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي*. دار خلدا للنشر.

[22] اليوسف، عبد الرحمن. (2011). *ثقافة العمل التطوعي*. الدار الجامعية.